الفساد الاقتصادي

مدخل إلى المفهوم والتجليات

د/ بشير مصيطفى
أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر/ باحث بمركز دراسات الوحدة العربية-بيروت.

لم يعد ممكنا الحديث في موضوعات التنمية دون إغفال موضوع (الفساد والحكم الراشد). وبدءا من العام 1995 أصبح هذا الموضوع واحدا من الموضوعات الرئيسية لدى باحثي العولمة ودارسي النظرية الاقتصادية كما أصبح محط اهتمام ومتابعة أهم المؤسسات الدولية وعلى رأسها (البنك العالمي) ومؤسسة (شفافية دولية) وعديد الجمعيات المدنية مثل (مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح)، فإلى ما يرجع ذلك ؟

شيوع ظاهرة الفساد الاقتصادي

المبرر أول لهذا الاهتمام من لدن الأوساط الدولية يعود إلى الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي أودعتها هيئات دولية كبيرة مثل (البنك العالمي) لدى الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية حيث بيّنت آخر الدراسات أن جل هذه الدول تسيء استخدام هذه المساعدات الموجهة للتنمية وفي أكثر الأحيان تطالها يد الفساد (في دراسة ميدانية على دولة أوعندا تبين أن 13% من ميزانية التعليم لا تصل إلى المدارس)[1]. ولقد قدمت في براغ خلال الاجتماع السنوي للبنك العالمي (أكتوبر 2000) عدة انتقادات لهذه المؤسسة بسبب مساعدتها

[1]- www.worldbank.org/public Sector/anticorruption/Cormac.htm

المالية إلى دول معروفة بالفساد وهي روسيا ودول شرق أوروبا خلال التسعينات. وتثار حالياً تساؤلات واسعة داخل هذه المؤسسة بشأن الاستمرار في تقديم القروض لدول ساهمت القروض الخارجية بشكل أو بآخر في انتشار الفساد الاقتصادي بها. وقد أثار البروفيسور روز أكرمان وهو متخصص في مسائل الفساد الإقتصادي هذه الإشكالية بقوله (هناك بعض دول حكوماتها غير مهتمة بالإصلاحات. يجب أن لا ترشح لمساعدات وقروض البنك الدولي).

المبرر الثاني هو تنامي ظاهرة الفساد الإقتصادي في حد ذاتها وانتشارها على نطاق واسع ضمن رقعة الدول النامية وبين بعض الشركات الصناعية الكبرى ذاتها.

وقد أكد هذه النتيجة استطلاع أجراه البنك العالمي على 69 دولة و 3600 شركة[1].

كما ساهمت مشاهد التحول الديمقراطي وتنامي الحركات المدنية المنادية بحرية التعبير والتعددية الحزبية في عديد الدول ـ التي مرت بمرحلة الاستبداد السياسي ـ في الكشف عن ظاهرة الفساد وعن امتداداتها داخل الأجهزة الإدارية والحكومية المختلفة.

وأخيرا وبمجرد أن أثبتت المقاربات النظرية لعلم الاقتصاد العلاقة المفسرة بين تقدم الفساد وتخلّف التنمية في الدول النامية سارعت الجهات المهتمة بالشأن التنموي إلى دق ناقوس الخطر وإلى اقتراح استراتيجيات محددة ومدروسة للحد من تنامي هذه الظاهرة ومعالجتها ومن ثمة التبشير بما يعرف بالحكم الراشد أو (الحكم الصالح)[2].

---

[1] – World bank (1997), in :

ماجد عبد الله المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد، بحوث اقتصادية عربية، عدد 12،1998 ، ص 43.

[2] – يختلف مفهوم الحكم الصالح عن مفهوم الحكم في المظاهر التي يعرف بها الأول وهي : المشاركة، الإجماع، الشفافية، المسؤولية، الفعالية ، العدالة، انعدام الفساد أو قلته، أنظر :
what is good governance, UNESCAF 2003

ما هو الفساد ؟

عرف الفساد بصيغ عدة منها (الانحراف الأخلاقي لمسؤولين في الحكومة والإدارة)، (التنازل عن امتلاك الدولة من أجل مصالح شخصية)[1]. لكن التعريف المعتمد بهذا الصدد هو ذلك الذي استخدمته لأول مرة مؤسسة البنك العالمي واعتمد في جميع الكتابات : (استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة)، أو (الاستغلال السيء للوظيفة العامة أي الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة)[2].

وفي هذا المعنى تندرج جميع ممارسات الاستغلال السيء للوظيفة الحكومية أو الخاصة إذا تعلق الأمر بالشركات الكبرى، ومن ذلك: (العمولاتـ الرشاوي، التهرب الضريبي، تهريب الأموال، الغش الجمركي أو التهرب من الجمارك، إفشاء أسرار العقود والصفقات، الوساطة والمحسوبية في الوظائف العامة).

ومع أن الفساد الاقتصادي ظاهرة تكاد تكون محددة في استغلال المنصب الحكومي ـ وإلى حد ما المناصب العليا في الشركات الخاصة ـ إلا أن ذيول هذا الاستغلال تطال مختلف الشرائح الاجتماعية وقد لا تبدو للعيان للوهلة الأولى.

فالمسؤولون الموصوفون بهذه الظاهرة يتقنون استخدام أساليب ممارستها كما أن ممارسات الفساد يغطي بعضها بعضاً وفي غالب الأحيان يغض الطرف عما يعرف بـ (الفساد الصغير) في بلد شائع فيه (الفساد الكبير). والفرق بين هذين النمطين من الفساد يكمن في بيئته من جهة وفي قيمته ودرجة تأثيره على الموارد الاقتصادية والمال العام من جهة ثانية.

---

[1] – Paolo Mauro, Why Worry About Corruption ? In : – المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، عدد 266، 4/2001، ص 19.

[2] – www.worldbank.org,ibid

ويشارك في ممارسة الفساد أعوان من الحكومة ومن الإدارة والجيش ومن دواليب الحكم وقد يمتد ذلك إلى رؤساء دول ووزراء معروفين والأمثلة على ذلك كثيرة، وفي أحيان قليلة يطال الفساد الشركات الخاصة في البلدان الصناعية عن طريق مجالس الإدارات لها، وينشر صندوق النقد الدولي حالات عن بلدان معينة منها ما جاء بخصوص أنغولا (1996-2001) من أن 80 إلى 90 بالمائة من إيرادات الحكومة الأنغولية تأتي من صناعة النفط لكن في بعض السنوات لم يدخل 40% من إجمالي الإنتاج المحلي الخزينة بل تم إخفاؤه في حسابات سرية[1]. وتذهب بعض التقارير إلى أن 80% من القروض التي منحتها البنوك التجارية خلال الثمانينات للدول لم تصل إلى أهدافها وبقيت في حسابات البنوك الأوروبية[2] .

وبرأيي فإن أحسن تعريف لظاهرة الفساد هو ذلك الذي يصفها بواسطة مظاهرها وتجلياتها. فالمجتمع يعلم أن موارد أية دولة معرضة للنمو كما هي معرضة للنضوب وللتبديد حسب طريقة تسييرها وكفاءة القائمين عليها - إلا أن أبرز عوامل تبديد الثروة القومية هو الحكم الفاسد بدءًا من التمول بالرشاوي إلى التهرب الجبائي، الاختلاس، تحويل الأموال، تزوير الفواتير، التجاوز الجمركي، تدوير المساعدات الدولية وممارسة الريع.

ولكل مظهر من هذه المظاهر مسبباته إلا أنه وفيما يخص عالمنا العربي فإن حيثيات الفساد وجذوره تتباين من بلد لآخر، والدوافع إلى ممارسته تختلف هي الأخرى، فمسببات (الفساد الصغير) الذي يطال عادة الموظفين لدى الإدارة وموظفي البنوك وبعض المديرين لا يتجاوز حدود الحاجة وصعوبة أوضاع المعيشة

---

[1] – www.info.org

[2] – في أمريكا اللاتينية مثلا 66% من مبلغ الدين الخارجي مجمد في حسابات بنوك الدول الصناعية.

الشيء الذي يفسر انتشار هذا النوع من الفساد في مرحلة التحول من نمط الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق، بينما تكمن مسببات (الفساد الكبير) الذي يطال غالباً المسؤولين الكبار ورجال الجيش في الرغبة في تحقيق فائض الريع. وقد لعبت الطفرة النفطية لدول عربية معينة وأسلوب الحكم الاشتراكي دوراً مهماً في نشوء هذه الظاهرة واستفحالها.

تجليات الفساد وذيوله

للفساد تجليات عدة، أهمها : الفساد المالي والفساد الإداري. ويعد الفساد السياسي واحدا من أهم وجوه الفساد، وهو المدخل الرئيس لجميع تجليات هذه الظاهرة، إلا أن الانطباعات الاقتصادية تتجلى بشكل أوسع في النوعين الأوليين.

تعتبر (الرشوة) أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي كذلك فعلاً لأنها تطال الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كافة المستوياتـ ولا يكاد يخلو بحث أو دراسة أو مقال أو تحليل لظاهرة الفساد إلا وأسهبت في تحليل مسبباتها ونتائجها وهناك جمعيات غير حكومية اقترن إسمها بمحاربة الرشوة[1].

وفي البلاد العربية يقترن انتشار الرشاوي بكل من نوعي : (الفساد الكبير) و(الفساد الصغير) وبدءًا من الصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال في منشآت القطاع العام إلى الإنفاق على شراء الأسلحة إلى توفير الخدمات الإدارية وتسريعها إلى شراء المناصب المرموقة في إدارة الشركات وتسيير الموارد البشرية.

[1] – تأسست بالمغرب الأقصى جمعية غير حكومية هي (الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة)، وهي جمعية رائدة في بلد مثل المغرب الأقصى، أين صارت هذه الآفة ظاهرة يومية لدى دوائر حكومية يراسها البشري الرشدي تصدر بياناتها دوريا عن واقع الفساد بقطاعات مختلفة في المغرب.

وتذهب منظمة (الشفافية الدولية) إلى أن الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شأنه أن يضعف موارد الحكومة ويزيد من الإنفاق العام[1].

ولعل أخطر ما في (الرشوة) من مميزات أنها حازت على مشروعية شبه رسمية، وحتى في الثقافة الشعبية حازت على قدر معتبر من القبول العام وتكاد تصبح واحدة من ملامح البلاد النامية عموماً.

وجه آخر من وجوه الفساد المالي ما كان متصلاً بالتهرب الجبائي، ونعني به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح (التي عادة ما تنجر عن النشاطات غير المصرح بها) أو بالتصريح الكاذب (وهو المظهر الأكثر شيوعاً لدى القطاع الخاص). وكما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمية (الاقتصاد الموازي) فهو يغذيه أيضاً ويراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة ويفوت عنها فرصة تمول الخزينة بالشكل الملائم.

وإلى جانب التهرب الجبائي وآثاره على الاستقرار الضريبي Fiscal Stability هناك التهرب الجمركي وأبطاله من كبار المسؤولين على الجمارك وبعض الأعوان، وفي بعض البلدان يتيح الفساد الجمركي شبكات معقدة من الأعوان، وتضع وثائق البنك العالمي مؤسسات الجمارك وإدارات الجباية (الضريبة) على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار ومداخيل

[1] – لمزيد من التفاصيل أنظر :
Corruption Perception,www.transpqrency.org,index2002

الدولة[1] وعلى (المنافسة الشريفة) ونقصد بالمنافسة الشريفة هنا المنافسة الكاملة وهي تعريب للمصطلح الأجنبي Perfect Competition ويعني أن يحصل جميع المتعاملين في السوق على نفس المزايا وأن لا تكون هناك حواجز غير اقتصادية أمام البعض.

التبذير في نفقات الدولة

للتبذير في نفقات الدولة مظاهر رئيسة، الأول يتصل بوضعية الاقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الاقتصاد الموجه، والثاني يتصل بمرحلة الانتقال إلى اقتصاديات السوق ومرحلة الإصلاح الاقتصادي (الانفتاح) ومظهر له علاقة بوضعية الاقتصاد الحر. ويخص المظهر الأول سلوك بعض كبار المسؤولين في الدولة وفي الجيش من خلال تضخيم فواتير الانفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة (يعبر عن هذا المظهر من الفساد بالإختلاس) وقد بينت دراسة ميدانية عن دولة (أوغندا) أن 13% من مخصصات الإنفاق الحكومي على قطاع التربية لا تصل إلى هدفها وتطالها جيوب كبار المسؤولين في الدولة[2].

ويلعب نظام المحاسبة الملائم للنمط الموجه دوره في ذلك للفراغات التي يتميز بها إذا تعلق الأمر بمخصصات الموازنة العامة.

وخلال مراحل الإصلاح الاقتصادي استفادت جل الدول التي مرت بمرحلة انتقال من مساعدات دولية هامة، بعضها في إطار إعادة جدولة مديونية هذه الدول وبعضها في إطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من محدودية مبالغ هذه المساعدات بالمقارنة مع احتياجات الانتقال وإعادة تأهيل

---

[1] - The world bank group (2004), Corruption and Development Assistance-htm,pp1-3

[2] - The World Bank Group, Ibid, p :2

الاقتصاديات الوطنية إلا أن مبالغ هامة منها تكون قد هربت أو استخدمت في غير محلها[1].

أما في مرحلة التأسيس لاقتصاد السوق فإن منح رخص الاستثمار وتمويل الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلاقة البنوك (التي غالبا ما لا تواكب وتيرة النمط الليبيرالي) بنسيج القطاع الخاص كلها عمليات تشكل بيئة ملائمة للفساد المالي، وتثار حالياً العلاقة بين تفاقم ظاهرة الفساد الاقتصادي وعمليات خوصصة القطاع العام في الدول التي تمر بمرحلة انتقال. ومازالت التقارير تقدر مبلغ الرشاوي التي تمنحها بعض الشركات الصناعية لشراء أصول القطاع العام في هذه البلدان، من ذلك التقرير المعنون ك "تصدير الفساد - الخوصصة، الشركات متعددة الجنسيات والرشاوي" حيث يقدر مبلغ العمولات التي يدفعها قطاع الأعمال في الدول الصناعية في هذا المجال 80 مليار دولار سنويا وهو ما يقارب المبلغ الذي تخصصه الأمم المتحدة لبرنامج محاربة الفقر[2].

كيف يفهم الفساد في سياق المنظومة الدولية

تهتم المؤسسات الدولية وبعض الدول الكبرى -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - بمكافحة الفساد وإقامة الحكم الراشد بصورة ملفتة للنظر. فقد تأسست منظمة (الشفافية الدولية) وشعارها (معاملات شفافة ونزيهة) وجمعية (مباردة العدالة في المجتمع المفتوح) وشعارها (تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد)، وأصدر الكونغرس الأمريكي العقد الدولي لمكافحة الفساد وإقامة الحكم الصالح) IAGGA في 5 أكتوبر 2000.

---

[1] – تثار منذ مدة قضية مهمة في مجال الفساد المالي للدول النامية المدانة تتعلق بالحسابات البنكية لشخصيات نافذة في الحكم، تكون قد موّلت من أقساط إعادة جدولة الديون الخارجية لها.

[2] – لمزيد من التفاصيل أنظر : S. Somehwar, privatization and reforms, third work network (July 5,2000)

كما شهدت بعض الدول العربية بروز جمعيات لمكافحة الفساد ومؤسسات، مثل (الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة) ومؤسسات الحكومة الالكترونية (شأن الأردن).

وتدور انشغالات المنظومة الدولية هذه حول ترقية عمليات محاربة الفساد بتشجيع حرية الإعلام، وإشراك المجتمع المدني في مراقبة هذه الظاهرة، الرقابة المحاسبية (التدقيق المحاسبي)، إعادة تنظيم القانون للصفقات التجارية، ترقية الانتخابات الحرة والشفافية، إشراك الدبلوماسية بشكل أكثر نجاعة في مكافحة تهريب وتبييض الأموال بالإضافة إلى وضع برامج محددة للمساعدة الدولية في مجال محاربة الفساد بأنواعه وإقامة الحكم الراشد.

ويعتبر مؤشر قياس الفساد في العالم CPI الذي وضعته منظمة (الشفافية الدولية) أهم معيار لقياس الفساد لدى الدول وترتيبها. ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً لـ 102 دولة بناءً على نظرة شعوبها إلى معاملات الرسميين فيها وبه 10 درجات (من درجة صفر إلى درجة 10) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد، وتعد الدرجة صفر أسوأ حالة والدرجة 10 أحسنها على الإطلاق. وفي آخر كشف لهذا المقياس رتبت بنغلاديش على رأس قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم ب: 1,2 نقطة تليها نيجيريا بـ 1,6 نقطة وتعد دول مثل الدانمارك وسنغافورة أحسن دول العالم في مقياس الفساد بدرجات تزيد على الـ 9 من 10 وتأتي فنلندا في المرتبة الأولى بـ 9,8، وتحتل ألمانيا المرتبة 9 مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي اليابان في المرتبة 14.

وعلى الرغم من أن مقياس (مؤشر قياس الفساد في العالم) لا يشمل أكثر من نصف دول العالم إلا أنه يعطينا صورة كافية عن رؤية الشعوب ورجال الأعمال إلى أوضاع بلدانهم وتذهب جميع تقارير هذا المؤشر الذي شرع فيها العام 1995 وتشارك في إعدادها تسع مؤسسات مستقلة إلى أن ثلثي دول العالم لا تتجاوز الدرجة 5.

وقد أثارت عملية تمويل صندوق النقد الدولي للإقتصاد الروسي قبيل انتخاب الرئيس إلتسين العام 1996 انتقادات واسعة داخل روسيا ذاتها (رئيس البنك الروسي ألفا يذهب إلى أن الدعم المالي الذي تلقته روسيا من صندوق النقد الدولي العام 1996 هو غلطة جسيمة) ويعد هذا التصريح منسجما مع الموقف الداعي إلى وقف المساعدات المالية والقروض تجاه الدول التي تتميز بفضائح فساد.

ولهذا خلال إجتماع مجموعة الـ 7 دول الأكثر تصنيعا في العالم (عام 2000)، ركز وزراء مالية هذه الدول على دعم مساعي صندوق النقد الدولي الداعية إلى :

وضع نظم محاسبية ومؤشرات خاصة بتلك الدول التي تسمى بالأسواق الناشئة Emerging Markets .

كما تدعو هذه المجموعة إلى مزيد من الشفافية والمحاسبية داخل صندوق النقد الدولي نفسه.

ويوضح الجدولان التاليان ترتيب بعض الدول والدول العربية في سلّم مؤشر الفساد العالمي.

ترتيب بعض الدول حسب مؤشرات الفساد للعام 2002. (العلامة من عشرة)

الدول العشر الأولى	العلامة	الدول العشر الأخيرة	العلامة
فنلندا	9,7	مالدوفيا	2,1
الدانمارك	9,5	أوغندا	2,1
نيوزلندا	9,5	أذربيجان	2
ايسلندا	9,4	أندونيسيا	1,9
سنغافورة	9,3	كينيا	1,9
السويد	9,3	أنغولا	1,7
كندا	9	مدغشقر	1,7
لكسمبورغ	9	باراغواي	1,7

هولندا	9	نيجيريا	1,6
بريطانيا	8,7	بنغلاديش	1,2

المصدر : منظمة (الشفافية الدولية)، 2002

ترتيب الدول العربية التي شملها مؤشر الفساد في العالم ـ العام 2002.

الدولة	العلامة من 10	الرتبة
تونس	4,8	36
الأردن	4,5	40
المغرب	3,7	52
مصر	3,4	62

المصدر : نفس المصدر

بعض الآثار المدمرة للفساد

للفساد بأنواعه آثار مدمرة ليس فقط على النواحي الأخلاقية بل يطال بشكل مباشر النواحي الاقتصادية والسياسية لأي بلد.

فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن للفساد انطباعاً سيئًا على : وضعية الفقر، مستوى الأسعار، نجاعة الاستثمارات، الإنفاق الحكومي، توزيع الدخل، نوعية الخدمات وضعية الموارد البشرية والفكرية، التحصيل الجامعي، إعانات التنمية، تكاليف الإنتاج وأعباء الاستغلال، وحسب دراسة ميدانية فإن تخفيض الفساد بنسبة 30% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بـ 4%[1].

وعلى الرغم من بعض التفسيرات التي تذهب إلى أن للفساد بعض الإيجابيات على صعيد تخصيص الموارد وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وربح تكلفة الوقت إلا أن جلّ الدراسات الأكاديمية الرصينية أبرزت الآثار المدمرة للفساد.

- فالتهرب الجبائي من شأنه أن يضعف ميزانية الدولة.

[1] – أنظر : المرسي السيد حجازي، مرجع سابق ذكره، ص : 29.

- والتهرب الجمركي من شأنه أن يخل تنافسية الشركات كما يحرم الدولة من إيرادات مهمة.
- والاختلاس يزيد من اتساع رقعة الاقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج.
- وتهريب الأموال يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي وحتى المستثمر الوطني، وقد بينت تجربة عربية أخيرة كيف أن بنكا خاصاً حديث النشأة كلّف الدولة المعنية خسائر من 12 إلى 20 مليار دولا (حسب التقديرات المتباينة) جراء معاملات فاسدة تجاه الزبائن ما أدت إلى تهريب مبالغ ضخمة إلى الخارج[1].
- وتبذير المال العام يثير قلاقل إجتماعية ويفتح الحوار السياسي على موضوعات تصرف النظر عن موضوعات التنمية وأولويات الإصلاح.
- والفساد التنظيمي يحرم الشركات من كفاءات القيادة والإدارة.
- وسوء استخدام الموارد يزيد من تكاليف الانتاج ومن التكلفة الحدية لرأس المال.
- الفساد يعيق أكثر ما يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات المعول عليها في نمو الاقتصاد المعاصر.
- ويشوه الفساد تركيبة النفقات العامة، وتخصيص الموارد البشرية ويؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام.

الأثر على السلوك المهني

ينجر عن ظاهرة الفساد عادة انعكاسات تصيب السلوك المهني لدى الأفراد، فمن خلال السلم الوظيفي تتطلب عملية الفساد تدخل عديد الأعوان من عديد المراتب مما يضاعف من حجم الظاهرة لدرجة أن استعمل بعض الباحثين مصطلح مضاعف الفساد Corruption multiplier أسوة بمضاعف الاستثمار عند اللورد كينز[2]،

[1] – ولقد فجرت هذه القضية فضيحة كبرى لازالت حيثياتها مستمرة إلى غاية كتابة هذه السطور.

[2] – هو اللورد ميلر كينز، اقتصادي بريطاني وضع نظرية في التشغيل، والفائدة، من الداعين لتدخل الدولة في الاقتصاد لما لها من دور في مضاعفة الاستثمار.

وتتضاعف المبالغ المتأتية عن هذا السلوك بحسب عدد الأعوان لدرجة أن شكلت تدفقات مالية تفوق بكثير التدفقات من الأجور الرسمية مما من شأنه أن يغير مفهوم الدخل الفردي في حدّ ذاته إذا ما تحول هذا السلوك إلى ظاهرة. وفي عالمنا العربي ارتبط الفساد إبان الثمانينات بسلوك جديد لم يكن معروفا من قبل لدى رجال الأعمال ومكاتب الاستشارة إذ "يتم توجيه عقود الخدمات الاستشارية من خلال هيئات المعونة الأمريكية والشركات الأجنبية نحو مكاتب استشارية بعينها في القطر العربي المعني بهدف تكوين نخبة أو طبقة جديدة من المهنيين ورجال الأعمال تروج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية في مجالات محددة مثل : الخصخصة، تحرير التجارة، دمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية دون اعتبار المصالح الاقتصادية العليا للوطن العربي" استجابتها لشروط الخبرة، والملاحظ في هذا المجال هو اعتماد بعض الدول العربية وواضعي السياسات بها على مثل هذه الدراسات في مجال التخطيط الاجتماعي والتنمية الشيء الذي ينجر عن الفساد مضاعفات أخرى تتعدى الحيّز الاقتصادي والمالي إلى الحيّز الاجتماعي.

الأثر على النمو

النمو الاقتصادي هو دائماً هاجس الدول، لأنه يشكل البوابة الأمامية للتنمية، وتعد نسبة من 8 إلى 9 بالمائة كمعدل نمو سنوي نسبة مستهدفة من جميع الدول، إلا أن هذه النسبة تظل مرهونة بمدى استجابة كل دولة إلى معايير الحكم الصالح وإلى موقعها من درجة الفساد الاقتصادي، فقد بات واضحاً من خلال الدراسات القياسية والميدانية أن معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو وإنما على أساس الريع

المتوقع منها Rent[1]. ويذهب الأستاذ ماجد عبد الله المنيف في بحثه القيم إلى أن الفساد يكون كبيراً إذا تعلق الأمر بمشروعات البنية التحتية مما يشجع على توجيه الإنفاق الرأسمالي (الإنفاق من رأس المال الاستثمار) كمحفز للنمو إلى الكمّ الهائل من مشروعات البنية التحتية لدى الدول المعروفة بالفساد الاقتصادي[2].

ويؤثر الفساد في النمو عبر تأثيره في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص. ففي حالة الاستثمار الحكومي يبرز الانعكاس على المبلغ النهائي وعلى نوعية الاستثمار. وفيما يخص المبلغ النهائي للإستثمار فإن الحصول على الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات يزيد من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والأشغال العامة إذا ما احتسبت مبالغ العمولات في محاسبات الشركات بصورة أو بأخرى. وفيما يخص نوعية الاستثمار فإن منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة متحكمة في إدارة الإنتاج أو في أخلاقيات الاستثمار بل قادرة فقط على شراء ذمم المسؤولين غالباً ما يؤدي إلى الغش في المنتوج[3]. كما يؤثر الفساد في تحويل الاستثمار عن مجالات معينة إلى مجالات أخرى لها القدرة على إنتاج الريع مما يؤثر سلباً في عملية تخصيص الموارد ويعيق عملية التنمية[4].

أما في مجال الاستثمار الخاص فتكفي الإشارة إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة

---

[1] – ويقصد بالريع Rent هنا ما يلي : الفائض من الدخل الذي هو أكثر من التكلفة المنفقة لأجل الحصول عليه في الظروف الطبيعية وفي حالة الفساد يأتي الريع من الممارسات غير المشروعة شأن الرشاوي والعمولات وتضخيم الفواتير.

[2] – ماجد عبد المنيف، مرجع سابق، ص 52.

[3] – بينت تجربة الانفتاح الاقتصادي في دولة (مصر) إلى أي حد وصلت عمليات الغش في المنشآت وأساليب البناء وقد كلف ذلك خسائر أخرى في الأرواح.

[4] – أنظر : Mauro 1997 in : Corruption and Public Investisment, The World Bank Group (2004), p :1

والمكسيك : يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـ 50% على دخل الشركات[1].

وتفسير ذلك يقارب حالة الاستثمار الحكومي إذ تعتبر ممارسات الفساد في القطاع الخاص تكاليف إضافية.

ويدرج بعض الاقتصاديين موضوع الفساد ضمن نظرية التوزيع، كما يستخدمون نظرية الريع Rent Theory لتفسير أبعاد هذه الظاهرة، ومعلوم أن نظرية التوزيع من نظريات الاقتصاد المهمة وضع بعض أسسها الاقتصادي الإنجليزي دافييد ريكاردو، وقد كان مفهوم (الريع) في هذه النظرية مقتصرا على الأرض ثم على المادة الأولية (في الاقتصاديات النفطية خاصة)، ويرد الآن تحليل الريع من خلال المبالغ الضخمة للعمولات التي يتلقاها المسؤولون لقاء خدمات يستغلون فيها مناصبهم الحكومية، وعلى قدر المنفعة الحدية Marginal Utility التي يحصل عليها الموظف الحكومي المعني بظاهرة الفساد يتحرر سلوكه المهني، وهكذا تساعد نظرية القياس الاقتصادي Econometrics على إيجاد العلاقة المفسرة بين ممارسة الفساد والمنافع الحدية للموظفين بغض النظر عن الآثر الاجتماعي.

خلاصة :

حاول هذا المقال معالجة مفهوم الفساد في علاقته بالنمو وفعالية النظام الاقتصادي كمدخل للموضوع، ويتضح جليا عمق

---

[1] – World Development report, 2002. وتعد سنغافورة من أحسن دول العالم فيما يخص درجات الفساد.

الأبعاد التي يكتسبها ويكون من المناسب التنويه بالمبادرات الدولية لمحاصرة هذه الظاهرة ومعالجتها في بيئتها الطبيعية دون الحاجة إلى ملاحقتها في الدوائر الخارجية[1]، ويكون من الواجب إذن حفز المنظمات غير الحكومية على إثارة هذا الموضوع وإطلاق حوار بنّاء حوله.

[1] – تعتبر عمليات تهريب الأموال وتبييضها عبر القنوات الدولية نتيجة طبيعية للفساد في بيئته الأصلية : إنها تجليات لظاهرة داخلية.